### الدكتور/ المتوكل لـ«الميثاق»

# إذا لم نتفق على أسس ومعـ

## شيء غريب أن يقوم الفرنسيون بإعداد دستور للجمهورية اليمنية

## بدون قضاء مستقل وعادل لن يشعر أحد بالاطمئنان

قال القيادي السابق في أحزاب اللقاء المشترك الدكتور محمد عبد الملك المتوكّل إن الأحزاب التي ذهبت إلى أعضاء مجلس الأمن الذين زاروا اليمن وطالبت بإبعاد علي عبد الله صالح من رئاسة المؤتمر الشعبي العام ترتكب خطأً كبيراً وستتحمل المسئولية التاريخية.

وأوضح الدكتور المتوكّل في حوار مع صحيفة «الميثاق» أن على قيادة تلك الأحزاب أن تخجل، فهم لا يدركون خطورة مثل هذا الطرح حتى ولو كانوا يطالبون بذلك من السلطة أو من رئيس الجمهورية.. فالأحزاب هي من تختار رؤساءها أو تبعدهم.. مشدّداً على أن المؤتمر هو الوحيد صاحب الحق في اختيار رئيسه أو إبعاده.. واعتبر المتوكّل أن بقاء المؤتمر في الساحة السياسية يخلق التوازن، كما أن القوى الدولية متحمّسة ومستعدة أن تتعاون معه في مشروع بناء الدولة المدنية الحديثة، لكي تطمئن على مصالحها.

وأكّد المتوكّل أنه لم يعد هناك لقاء مشترك وما تبقى ما هم إلا «خبرة»، وإذا لم يتحرّروا من الأيديولوجيات المتعصّبة فهم ليسوا إلا نكبة على البلد. محذّراً من أن الأمريكان وغيرهم إذا لم يجدوا اتفاقاً فيما بين اليمنيين فإنهم سيذهبون إلى الجنوب لإقامة الدولة المدنية وسيتركون قبائل الشمال تتصارع فيما بينها. ولفت المتوكل إلى أن الأحزاب تهرب من قضية الحوار حول الدولة لاعتقادها أنها أصبحت هي الدولة.

مشدّداً على ضرورة الاتفاق حول أسس ومعايير بناء الدولة أولاً لأنها الأساس.

وإلى نص الحوار:

حوار/ محمد أنعم

## المطالبون بإبعاد «صالح» من رئاسة المؤتمر سيعطون السلطة الحق فـ

- متأكد من أن الأحزاب التي تكرس سياسة الانتقام ستتقاتل فيما بينها
- النظام البرلماني يحتاج بالضرورة إلى فيدرالية
- من يمارسون سياسة الإقصاء يدفعون الناس للثورة عليهم

□ ترحب صحيفة «الميثاق» بالدكتور محمد عبدالملك المتوكل القيادي السابق في المجلس الأعلى لأحزاب المشترك في هذا الحوار المهم الذي يأتي واليمن تعيش أوضاعاً صعبة ونحب في البداية أن نعرف ما هي قراءتكم للمشهد السياسي على ضوء الاستعدادات للحوار الوطني ومسار التسوية السياسية؟

**- حقيقة قضية الحوار الى حد الآن لم تتضح حول ما الذي سيتحاور الناس حوله.. وماذا سيدور في الحوار.. لأن كل واحد مازال يبدي رأياً في هذا الموضوع.. فالبعض يقول: نتحاور في هذه الاختلافات «الجنوبيين، الحوثيين، المرأة، الشباب، الأوضاع المختلفة».. وهذه القضايا الحوار حولها سيؤدي الى مزيد من الخلاف، ما لم يتم الاتفاق أولاً على الدولة- وللأسف الشديد - الى الآن ليس هناك من الاحزاب من يذكر عملية الحوار حول الدولة، وكيف يجب أن تبنى الدولة المدنية الديمقراطية العادلة، وكل الاحزاب يهربون من قضية الحوار حول الدولة.. لماذا؟.. لأنهم يعتقدون أنهم أصبحوا هم الدولة.. ويقولون: نتحاور حول ماذا.. فنحن الدولة.. وفي هذه القضية.. يكون هذا هو الخطأ الكبير جداً.**

**ولهذا أنا لي رأي واضح وهو ما لم يتم الاتفاق أولاً حول الدولة.. ما هي الدولة التي نريدها.. مثلاً قالوا: هيكلة الجيش .. فما هي الهيكلة التي عملوها.. ما تم أشبه بلعبة الكراسي.. واحد ينقل إلى هنا والآخر الى هناك.. أقول إن الجيش أهم مؤسسة من مؤسسات الدولة.. ويجب أن تتفق عليها كل القوى السياسية.. يتفقون على الأسس.. ويتفقون أين تتموضع.. وكيف يتم اختيار قياداتها.. وكيف تكون حيادية.. وتحديد مهامها.. وابعادها عن السياسة.. وتكون مهمتها حماية الدستور والقوانين وأمن الوطن.. ونبعدها من هذا وذاك.. ثم نأتي ونتفق على القضاء المستقل العادل.. لأن بلداً بدون قضاء مستقل وعادل لن يشعر فيه أحد بالاطمئنان.. ثم يجب أن نتفق حول الدستور الذي دخلته الكثير من السلبيات التي اقترحها المتعصبون باسم الاسلام.. والذين ذهبوا الى الرئيس علي عبدالله صالح وقالوا لـه: يجب أن تكون رئيس الجمهورية وحدك ولا نريد مجلس رئاسة.. بشرط أن تسمح لنا ندخل هذه القضايا في الدستور.. ومن أخطر ما أدخلوه في الدستور على سبيل المثال: كان دستور دولة الوحدة يقول: «المواطنون جميعاً يتساوون في الحقوق والواجبات دونما تمييز في الجنس أو الفكر أو العقيدة.. الخ..» قالوا: نريد إلغاء - دونما تمييز - فتم إبعادها..**

**وكانوا يقصدون من وراء ذلك إخراج المرأة من حقوق المواطنة.. فقالوا: «النساء شقائق الرجال لهن من الحقوق وعليهن من الواجبات».. ولم يقولوا «لهن ما لهم وعليهن ما عليهم» كما جاء في الحديث.. بل «لهن من الحقوق وعليهن من الواجبات ما تفرضه الشريعة الاسلامية»، فأية شريعة..؟ هذه شريعتهم .. أما الشريعة الاسلامية فقد بيّن لنا ذلك القرآن الكريم بقوله تعالى: «والمؤمنون والمؤمنات بعضهم أولياء بعض يأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر».. ويقول الله تعالى: «يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوباً وقبائل لتعارفوا إن أكرمكم عند الله أتقاكم» سواءً أكان رجلاً أم امرأة.. طيب هذا أليس الشريعة الاسلامية.. أليس الدين..؟! ثم يريدون أن يخرجوا غير المسلمين من حقوق المواطنة.. ومن ذلك: قالوا: رئيس الجمهورية يجب أن يؤدي الشعائر الاسلامية.. يصلي ولو قتل.. هذه ليست مشكلة عندهم بل يؤدي الشعائر الاسلامية.. مش المشكلة رئيس الجمهورية.. لأن الناس لن ينتخبوا الا مسلماً.. بل قالوا أيضاً: «عضو البرلمان لازم يكون مؤدياً للفروض الدينية»، ما الذي يقصدونه بالفروض الدينية.. أن يقع يهودي.. أويقصدون الإسلام..؟.. بالطبع يقصدون الاسلام.. وهكذا رئيس الوزراء والوزراء.. ملزمون أن يؤدوا الفروض الدينية..ففرقوا بين حقوق المواطنة.. وهذا يتعارض أولاً مع الاسلام.. يقول تعالى: «لا ينهاكم الله عن الذين لم يقاتلوكم في الدين ولم يخرجوكم من دياركم أن تبروهم وتقسطوا إليهم إن الله يحب المقسطين» صدق الله العظيم.**

**والرسول صلى الله عليه وآله وسلم -وهو القدوة.. عندما أقام دولة المدينة أعطى فيدرالية لليهود .. وفيدرالية للنصارى.. وفيدرالية للمجوس، وفيدرالية للمسلمين وقال لهم: أنتم أمة من دون الناس.. بمعنى أن الشعار الذي يرفعه الأوروبيون اليوم «الدين لله والوطن للجميع» قد طبقه الاسلام قبل ألف وخمسمائة سنة.**

### المطالبون بزيادة نسب التمثيل في الحوار يعيشون خلافات داخلية

### أؤمن بالفيدرالية على سبعة أقاليم كما نصت وثيقة العهد والاتفاق

**للأسف نجد الآن القتال الطائفي بسبب أن هذا يسربل وهذا يضم في الصلاة.. وعلى غير ذلك.. والله يقول لنبيه عليه الصلاة والسلام-: «ومن شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر..» ويقول جلا وعلا: «لست عليهم بمسيطر.. إن إلينا إيابهم ثم إن علينا حسابهم».. هكذا عالج الاسلام مثل هذه القضايا، لكن هؤلاء يتقاتلون على أن هذا سربل وهذا ضم.. فهل هذا من الاسلام..؟. . هذه مسخرة..**

**أنا أخشى إذا بدأنا نبحث في الحوار مثل هذه القضايا .. خلافاً لقضيتي الجنوب وصعدة وغيرها أن ندخل في خلافات ولا نتفق.. ونتصارع.. لكن إذا اتفقنا أولاً على الدولة.. وكل الناس اطمأنوا إلى الدولة التي أقرتها كل القوى السياسية واتفقنا على أسسها وعلى دستورها وعلى جيشها كيف يكون، وعلى قضائها المستقل العادل.. وعلى سيادة القانون.. في هذا الحال تكون اليمن قد دخلت مرحلة جديدة.**

**وأجزم أنه بعد أربع سنوات بإمكان الجيل الجديد من الشباب الذين دخلوا أحزاباً جديدة سينمون وسيتطورون وسيكونون حينها هم الحكام.. فهذه هي سنة الحياة..**

**ومع ذلك أقول: الى حد الآن الحوار غير واضح.. وقد سمعت أن هناك من يقترح وضع ضوابط له.**

□ بالأمس خرج الزنداني وقال: إن اللجنة الفنية للحوار لم تضع ضوابط شرعية للحوار.. فما تعليقكم..؟

**- علينا أن نتابع ما يحدث في مصر.. فإذا كانت الخلافات تهددها وهي دولة أكثر منا تطوراً وتقدماً، وإذا كان مثل هذا الصراع في سوريا، فهل يريدون أن تحدث مثل هذه الصراعات في اليمن..**

**الشيء الآخر سنأتي الى قضية المرأة وبالتأكيد سنختلف حولها، فهذا له رأي وذاك له رأي آخر.. هناك من يريد أن يحجبهن أو يحبسهن في البيت، وهناك من يريدهن أن يساهمن في بناء المجتمع.. خصوصاً والمرأة تشكل نسبة ٥٢٪ من المواطنين.. بالتأكيد سيختلفون حول ذلك.. الحوثيون والاشتراكيون بالتأكيد سيختلفون في بعض القضايا، وهكذا بالنسبة للبقية.. معنى ذلك أننا سندخل في معركة يقتل فيها اليمنيون بعضهم البعض، ولذا أشدد على ضرورة الاتفاق على بناء أسس ومعايير الدولة أولاً لأنها هي الأساس والقضايا الخلافية الآن هي ظواهر للدولة غير الرشيدة للأسف الشديد.. ولهذا عندما زرت الرئيس علي عبدالله صالح طلبت منه أن يقنع المؤتمر الشعبي العام أن يتبنى الدولة المدنية الحديثة وقلت له: لم يعد لدى المؤتمر ما يقدمه للناس كتوبة عن كل الاختلالات والقصور وبالتالي سيخلق توازناً.. فالقوة الدولية متحمسة لذلك وتدرك أنه لا يمكن تحقيق الاستقرار دون الديمقراطية ودون العدل، وتحييد الجيش ليصبح حامياً للدستور والقانون وأمن البلد.**

□ بصراحتكم المعهودة هناك أحزاب تطالب بإقصاء الزعيم علي عبدالله صالح من رئاسة المؤتمر.. ما خطورة ذلك على مستقبل العمل السياسي والحزبي في اليمن؟

**- أولاً فيما يتعلق بقضية أن تذهب الأحزاب الى أعضاء مجلس الامن الدولي عندما زاروا اليمن وتطالب بإبعاد علي عبدالله صالح من رئاسة المؤتمر اقول: يجب عليهم أن يخجلوا، فالأحزاب هي التي تختار رؤساءها وهي التي تبعدهم، وما حصل خطأ كبير جداً سيتحملون مسؤوليته التاريخية ولو بالكلمة أو التعبير، فهم لا يدركون خطورة مثل هذا الطرح حتى ولو كانوا يطالبون ذلك من السلطة أو من رئيس الجمهورية عبدربه منصور هادي إبعاد علي عبدالله صالح من رئاسة المؤتمر الشعبي العام.. المؤتمر هو الوحيد وصاحب الحق في اختيار رئيسه أو إبعاده وإلا فإن المطالبين بذلك سيعطون السلطة الحق في اختيار من يريدون لرئاسة الاحزاب وإبعاد رؤساء الأحزاب الذين لا يريدونهم ولا يستطيعون أن يحتجوا على ذلك لأنهم هم من أعطوا السلطة هذا المبدأ الخطأ.. وللأسف الشديد، فهذه الاحزاب أيديولوجية متخلفة ولا تؤمن بالرأي والرأي الآخر وتعتبر صاحبه عدواً يجب أن يقتل.. أو يسجن أو يُقصى.. أي تخلف هذا، فالاختلاف في الرأي لا يفسد للود قضية، والإمام الشافعي - رحمه الله - يقول: «رأيي صواب يحتمل الخطأ ورأي غيري خطأ يحتمل الصواب».. أين هذه الأحزاب من هذه القضية.. حتى عندما يقولون علي عبدالله صالح عمل كذا وكذا.. أين هم من قدوة البشرية محمد - صلى الله عليه وآله وسلم- الذي علق على صدر خالد بن الوليد وساماً كريماً بوصفه «سيف الله المسلول» بعد إسلامه وهو الذي قاد حرباً قُتل فيها سبعون من المسلمين على رأسهم حمزة عم الرسول- صلى الله عليه وآله وسلم- وكذلك كسرت في هذه الحرب ثنايا الرسول - صلى الله عليه وآله وسلم-.. فعلي عبدالله صالح كان رئيس الدولة وترك لهم رئاسة الدولة.. فما هو المطلوب منه؟!**

**القضية هنا هل تريد أن تبني دولة للبناء أم دولة للانتقام؟!**

**أنا بصراحة في أول الثورة كتبت مقالة تحت عنوان «نريد دولة بناء لا دولة انتقام».. الشيء الآخر، ان هذه الأحزاب ستتقاتل فيما بينها وأنا متأكد من ذلك لأنه لا أحد منهم يقبل الآخر، فهناك من يرى أن الحزب الاشتراكي اليمني كافر ملحد، وهناك من يرى ان الاصلاح ظلامي ومتزمت، وهناك من يرى أن الحوثي شيعي اثنا عشري، وهناك من يرى أن البيت مكان للمرأة، أعود لأؤكد من جديد على ضرورة الإتفاق على الدولة وبدون ذلك لا يمكن أن تشهد اليمن استقراراً أو ديمقراطية، وسندخل مرحلة صراع لا حدود لها.**

□ هناك (٩) قضايا مطروحة أمام مؤتمر الحوار الوطني ومنها الدستور ونظام الحكم وغيرها.. فهل هذه القضايا كفيلة بمعالجة الإشكاليات؟

**- أقول إنه يجب أن نتفق على معايير الدولة بدستورها ونظامها، فالبعض يطرح نظاماً برلمانياً، وأنا كنت من مؤيدي النظام البرلماني، ولكن إذا اخترنا هذا النظام فيحتاج معه الفيدرالية، لأنه بدون الفيدرالية فالحزب الذي سينجح في البرلمان سيختار رئيس الوزراء ورئيس الجمهورية، وبهذا سيهيمن ويصبح ديكتاتورياً لأنه يسيطر على كل شيء.. ولهذا ففي العالم كله نجد أنه يرتبط مع النظام البرلماني الفيدرالية حيث تتم عملية توزيع كثير من الصلاحيات على المناطق المختلفة، وبالتالي يصبح إمكانية توازن القوى قائماً.**

**ثم يجب أن نتفق حول كل هذه القضايا- الدولة.. الجيش.. الدستور.. العدالة.. القضاء المستقل العادل.. طبيعة النظام.. سيادة القانون.. فبالله عليك تدخل الاحزاب في الحكومة لتتصارع على الوظائف ويتقاسمون المناصب ويبررون ذلك.. إنه تم إقصاؤهم.. وقد قلت: أنتم أقصيتم فهل تريدون الآن إقصاء الآخرين.. إذاً ما الفرق بينكم وبين الذين تثورون عليهم..؟**

**يا أخي إذا أنت أقصيت في مرحلة ما فانتظر حتى يأتي القضاء العادل المستقل وقدم دعوى لإنصافك وأخذ حقك بالقانون.. أما أن تريد إنصاف نفسك بظلم الآخر.. إذاً فما الفرق بينكم؟! طالما وأنت تمارس الظلم.. فهذه الممارسات تعكس تخلف الأحزاب.. للأسف الشديد - أحزاب متخلفة ومتصارعة.. الشيء الآخر: الذي نلاحظه أن الذين يريدون أن يشاركوا في الحوار بالعشرات.. هذا يريد خمسين ممثلاً، وذاك يريد سبعين.. فهذا يعني أن هناك خلافات داخل هذه الأحزاب ولا يوجد اتفاق فيما بينهم على قضايا معينة، فإذا كان الحزب نفسه متفقاً على قضايا محددة فيكفيه ثلاثة أو خمسة أعضاء ليمثلونه في الحوار.**

### من غير الممكن ان نظل ساكتين والبيت الذي نعيش فيه يوشك على الانهيار فوق رؤوسنا

### الرئيس يحتاج إلى رؤى وطنية وليس ما يقدمه الأجانب فقط

**لذا فالمطالبة بزيادة التمثيل في الحوار توحي وكأنهم سيدخلون «للملابجة» والصياح وإلا فلماذا الاختلاف على العدد.. هذا لم يحصل في الدنيا كلها لأن القضية ليست قضية تصويت وإنما توافق.. لكنهم في الاحزاب لا يثقون ببعضهم البعض ولا يثقون في قياداتهم!!**

□ الزعيم علي عبدالله صالح ترك السلطة ونفذ المؤتمر الشعبي العام كل ما عليه في المبادرة وآليتها فيما الطرف الآخر يرفض حتى الآن رفع الساحات أو إزالة أسباب التوتر والامتثال لقرارات الهيكلة أو تسليم أسماء ممثليهم للحوار .. فما مخاطر ذلك على التسوية؟

**- بصراحة ليست لدي معلومات حول هذه القضايا، لكن مثل هذا السؤال يجب أن يوجه الى رئيس الجمهورية عبدربه منصور هادي، فأنا اعتبره المسؤول الأول ويتحمل مثل هذه المسؤولية لأنه اختير رئيساً لفترة مرحلية معينة، ويجب أن يحدد بوضوح ما هي القضايا التي يجب أن تطرح للحوار ومن الذي يعرقل عملية الحوار ويتخذ موقفاً إزاء ذلك، ولا استطيع أحدد أسماء هنا.**

**لكنني انتقد الذين دخلوا اجتماع مجلس الأمن ويطالبونه بإبعاد علي عبدالله صالح من رئاسة المؤتمر الشعبي العام.. هذه سخافة.. هذه تفاهة.. هذه جعلت الأوروبيين والأمريكان يسخرون منهم ويقولون: هل هؤلاء مازالوا يفكرون الى هذا الحد وقد ترك علي عبدالله صالح الرئاسة بكلها ولم يكتفوا بذلك وعادهم يريدون إبعاده من رئاسة المؤتمر.. ليش؟!! معنى هذا أن هؤلاء لا يثقون بأنفسهم ولا أحد معهم ولا هم قادرون على تحمل المسؤولية أو فعل شيء.. لذا لا يستحقون الاحترام..**

□ هناك من يطرح قضية الفيدرالية كخيار وحيد لحل القضية الجنوبية، والاشتراكي اشترط أن تكون بين شطرين، والبعض يريدها فيدرالية على سبعة أقاليم .. ما رأيكم بمثل هذه الأطروحات؟

**- أنا بصراحة أتفق مع وثيقة العهد والإتفاق، فقد اشتملت على ستة أو سبعة أقاليم لأن الفيدرالية لابد أن تكون شاملة، ولابد أن ترتبط بقضايا اقتصادية واجتماعية وتوزيع عادل للثروة والسكان وهناك نماذج مطبقة على مستوى العالم، ونحن لا**

### السفراء سخروا من الأحزاب التي طالبت مجلس الأمن بإبعاد «صالح» من رئاسة المؤتمر..

### الإيديولوجيون أفسدوا كل شيء حتى الشباب

### المؤتمر الشعبي هو الذي سيوجد التوازن المجتمع الدولي سيتعاون معه

### العالم يريد استقرار اليمن ليطمئن على مصالحه